الرعاية الصحية تحت القصف
جرائم ضد الإنسانية موثقة

تقرير حقوقي يرصد هجمات قوات سلطات بورتسودان العسكرية والمليشيات المتحالفة معها على القطاع الصحي في السودان

خلال الفترة من 15 ابريل 2023 الى 28 فبراير 2025م

مقدمو التقرير:

تم إعداد هذا التقرير من قبل فريق من الخبراء والمتخصصين بحقوق الإنسان، يمثلون العديد من التحالفات والمنظمات السودانية والإقليمية والدولية، إضافة لعدد من الباحثين في مجال الرصد والتوثيق، وفق المعايير المعنية والمرعية في إعداد التقارير الحقوقية، وتوثيق حالة حقوق الإنسان، وبما يشمل رصد وتوثيق جملة الإنتهاكات والتجاوزات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإسان والقانون الدولي الإنساني.

وقد تم إعداد التقرير في إطار التزام ووفاء المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني السوداينة، بمسئولياتها وولايتها المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان بالسودان. وقد تم تفعيل التقرير مع كافة الهيئات والآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، في إطار التفاعل مع مختلف الآليات الدولية المتاحة والممكنة، ولتعزيز دورها وإسهاماتها في حماية حقوق الإنسان، وإنهاء المعاناة الإنسانية، وتحقيق المساءلة الجنائية الدولية عن كافة الإنتهاكات والتجاوزات والجرائم غير الإنسانية وجرائم الحرب المرتبكبة في السودان.

الرعاية الصحية تحت القصف
جرائم ضد الإنسانية موثقة

تقرير حقوقي يرصد هجمات سلطات بورتسودان العسكرية والمليشيا المتحالفة معها على القطاع الصحي في السودان خلال الفترة من ١٥ ابريل ٢٠٢٣ الى 28 فبراير ٢٠٢٥م

الفهرس

الملخص التنفيذي 5
المقدمة 8
الخلفية 10
المنهجية 13
التوصيف القانوني 14
تحديد المسئولية 17
أنماط الهجمات 18
الاستنتاجات 34
التوصيات 35
الخاتمة 36

الملخص التنفيذي

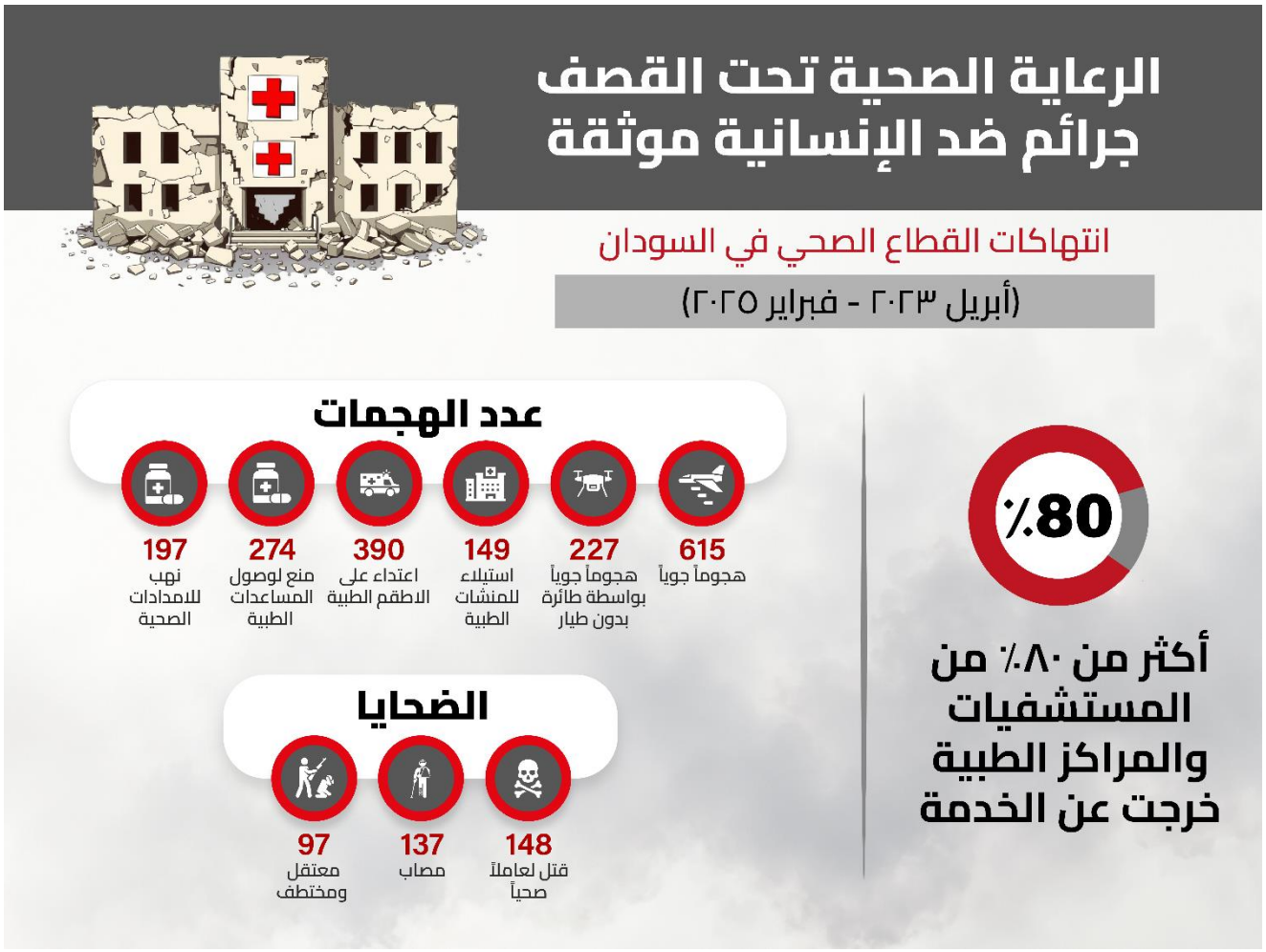

يشهد القطاع الصحي في السودان انهياراً كارثياً منذ اندلا ع النزاع في منتصف أبريل **2023**، حيث خرج أكثر من **80%** من المستشفيات والمراكز الطبية عن الخدمة وأُغلقت أبوابها بسبب استمرار الهجمات التي يشنها سلطات بورتسودان العسكرية الانقلابية والمليشيات المسلحة المتحالفة معها في مختلف ولايات السودان، بما في ذلك الخرطوم فقد طالها القصف الجوي ونيران المدفعية ، كما يشهد القطاع الصحي في السودان انهياراً كارثياً وتحديات كبيرة في تقديم الخدمات الطبية بسبب نقص الامدادات والموارد والكوادر الطبية ، منذ اندلا ع النزاع في منتصف أبريل **2023**، فمنذ ذلك التاريخ وحتى ٣٠ فبراير **٢٠٢٥م**، وهي الفترة المشمولة بالتقرير وثق هذا التقرير عدد (١٩١٤) توزعت في (**615**) هجومًا جويا نفذته الطائرات الحربية بأمر مباشر من عبدالفتاح البرهان على نظام الرعاية الصحية (مستشفيات ،مراكز وعيادات صحية وفرق ميدانية طبية)، وعدد (**٢٢٧**) من حوادث

الغارات الجوية بطائرات بدون طيار أسفرت عن مقتل وإصابة العديد من المدنيين، مع ملاحظة مقلقة بأن الخسائر المدنية الناجمة عن هذه الغارات قد ازدادت طوال عامي 2023 و2024.

مما يشير إلى استهداف متكرر لهذه المرافق الحيوية أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن (**148**) عاملاً صحيًا وإصابة (**137**) آخرين، بالإضافة إلى اعتقال واختطاف قسري لعدد(**97**) آخرين. كما تعرضت المرافق الصحية للتدمير المتكرر المنهجي والمتعمد (**419**) مرة، بما في ذلك(**62**) مستشفى من إجمالي (**87**) مستشفى، ومن بين هذه المستشفيات، والمراكز تضررت اكثر من (**٣٥**) منشأة طبية وصحية في أكثر من حادثة واحدة، كما تم الاستيلاء على المرافق الصحية في (**١٤٩**) مناسبة وتحويلها الى ثكنات عسكرية بشكل كامل او في اطارها وقد تنسب جميع هذه الحوادث لسلطات بورتسودان العسكرية والمليشيات المسلحة المتحالفة معها وخصوصا شن الهجمات الجوية وقد تنوعت هذه الاعتداءات بين ستة أنماط من الانتهاكات، شملت عدد(٦١٥) الهجمات الجوية من الطائرات ، و عدد (٢٢٧) هجمة عبر المدفعية والطائرات المتفجرة (المسيرة) بدون طيار وعدد (١٤٩) احتلال المنشآت الطبية، و عدد (٣٩٠)الاعتداءات على الأطقم الطبية وسيارات الإسعاف والعاملين الصحيين و عدد (٢٧٤)منع وصول الإمدادات والمساعدات الطبية، و عدد (١٩٧)نهب الإمدادات الصحية، وفي كثير من الأحيان، تداخلت أنماط هذه الانتهاكات مع بعضها فتحولت الى انتهاكات مركبة، مما يؤكد أن هذه الهجمات لم تكن عرضية، بل كانت ممنهجة ومتعمدة في كثير من الأحيان. وتؤكد هذه الحالات الموثقة أن سلطات الأمر الواقع العسكرية السودانية (الانقلابية) والميليشيات المتحالفة معها انتهكت بشكل متكرر القانون الإنساني الدولي في هجماتها على القطاع الصحي، مما يستدعي إجراء تحقيق دولي شامل ومستقل لمحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم وكشفت بيانات مفتوحة المصدر عن وقوع 112 هجومًا على المستشفيات في ولاية الخرطوم وحدها بين 15 أبريل 2023 و26 أبريل 2024، بعضها في مناسبات متعددة، في حين يستمر عدد الضحايا في الارتفاع وقد توزعت هذه الحوادث على نطاق واسع في 12 ولاية سودانية، لكن الخرطوم سجلت أكثر من

نصفها، وشهدت ولايات دارفور والجزيرة زيادة كبيرة في عدد الحوادث بهدف اسقاطها والسيطرة عليها من قبل سلطات بورتسودان العسكرية، مما أدى إلى تدمير البنية التحتية والمنشآت، ونهب الصيدليات، ومنع وصول الأدوية الحيوية إلى المحتاجين. وتصاعدت هذه الهجمات بشكل ملحوظ في عام 2024، وخاصة في ولايتي الجزيرة والخرطوم مع استمرار ارتفاع أعداد الحوادث في دارفور نتيجة هجمات القصف الجوي وخصوصا مدينة نيالا ، وإن كان بوتيرة أقل حدة مما كانت عليه في عام 2023 مما يشير إلى أن العنف يستهدف بشكل خاص المراكز الحضرية الرئيسية ولم تستهدف هذه الهجمات المرافق الصحية فحسب، بل امتدت لتطال العاملين في المجال الصحي والمرضى على حد سواء وفي شمال دارفور، تعرضت بلدة كوما لـ (٧٢)غارة جوية، واكثر من (٢٠٠) غارة جوية أسفرت عن مقتل المئات، في حين قصفت سلطات بورتسودان العسكرية مدرسة في جنوب كردفان، مما أدى إلى مقتل (11) طفلاً واثنين من المعلمين. وفي مناطق أخرى من السودان، نفذت غارات جوية على مناطق سكنية وبنية تحتية مدنية، مما تسبب في وقوع خسائر في صفوف المدنيين وأضرار مادية كبيرة. وقد استهدفت هذه الغارات أسواقًا ومرافق صحية ومرافق تعليمية، مما أدى إلى تعطيل الخدمات الأساسية وتفاقم الوضع الإنساني في المناطق المتأثرة من القصف الجوي.

وتشير البيانات التي وثقناها أيضًا إلى أن سلطات بورتسودان العسكرية استخدمت تكتيك استهداف الأسواق في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع، بهدف تعطيل النشاط التجاري الذي يُعتقد أنه يعود بالنفع على قوات الدعم السريع. ونظرًا لعدم قدرة الطائرات على ضرب أهداف متحركة لقوات الدعم السريع في الميدان، فقد لجأت إلى استهداف الأماكن المزدحمة مثل الأسواق، وقد تسبب القصف المدفعي والطائرات في إلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية للمياه في مدينة الخرطوم، وعدد من الولايات حيث أثرت الضربات الجوية والمتفجرات على محطات معالجة المياه وأنابيب المياه، مما تسبب في نقص حاد في المياه في عدد من الأحياء، بالإضافة إلى ترك المدنيين في منطقة الخرطوم الكبرى بدون كهرباء.

وفقاً للبيانات الواردة في هذا التقرير، تصاعدت الهجمات على القطاع الصحي في السودان بشكل ملحوظ في عام 2023، حيث سجلت حوالي 60% من إجمالي الاعتداءات منذ بداية الطلعات الجوية، مما يؤكد أن القطاع الصحي كان هدفاً رئيسياً لقوات سلطات الامر الواقع العسكرية. هذه الزيادة المروعة تعكس حجم الأزمة التي تواجه القطاع الصحي، حيث خلفت الهجمات عدداً كبيراً من القتلى والجرحى المدنيين والعاملين الصحيين، من بينهم أطفال ونساء، مما يسلط الضوء على الخسائر الفادحة في الأرواح.

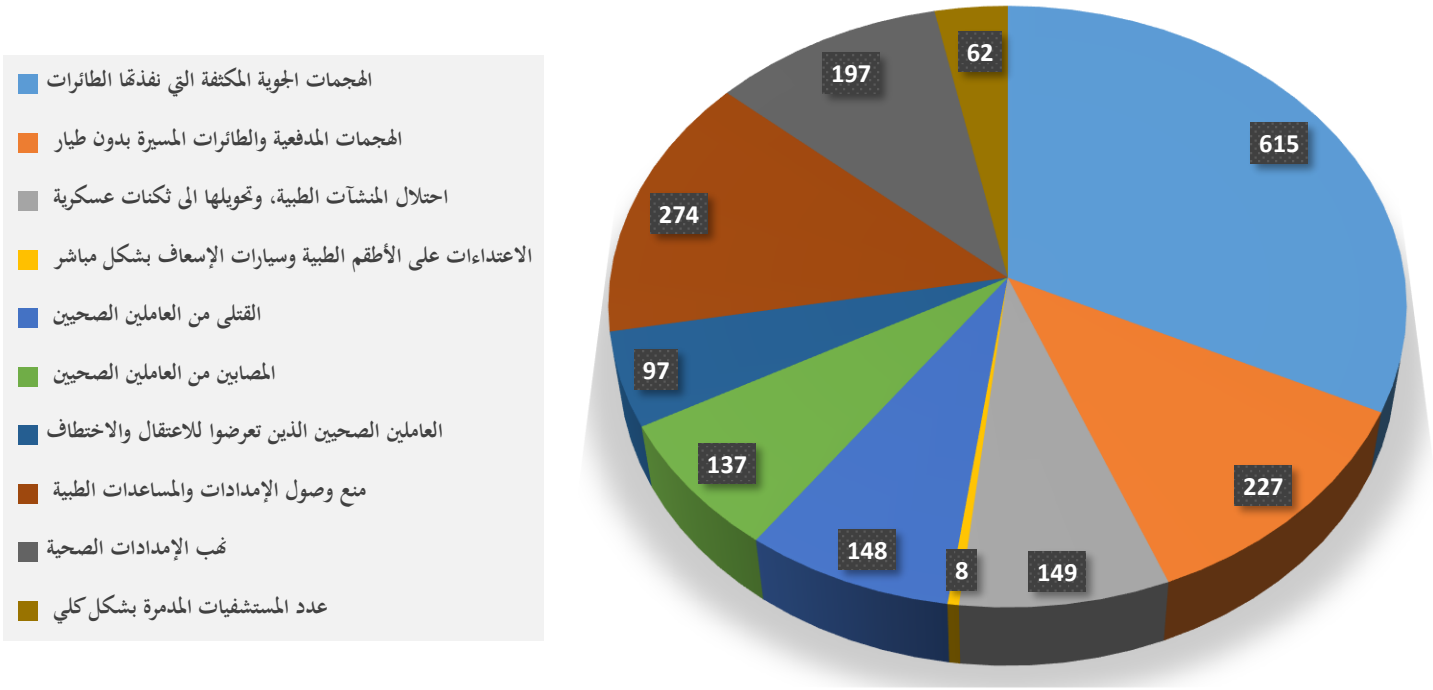

مقدمة

يشهد السودان كارثة إنسانية متفاقمة جراء تصاعد وتيرة العنف الممنهج والموجه ضد خدمات الرعاية الصحية، والذي يرقى إلى مستوى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وبدأت مرحلة من الدمار الشديد في السودان خصوصا بعد 2022 وتضاعفت منذ منتصف أبريل

2023 حتى الآن، وتشير التقديرات إلى وفاة حوالي ثلاثين ألف شخص بسبب القتال ومثلها بسبب نقص الغذاء والصحة وضعف البنية التحتية، ويمثل النساء والأطفال النسبة الأعلى من ضحايا الصراع.

ويسلط التقرير الضوء على الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها سلطات بورتسودان العسكرية والمليشيات المتحالفة معها، ومسئوليتها عن تنفيذ غارات جوية استهدفت بشكل مباشر أو تسببت في أضرار كبيرة للمدنيين والبنية التحتية المدنية، وقد تسببت هذه الغارات في وقوع العدد الأكبر من الضحايا المدنيين، وتدمير المرافق الصحية والتعليمية والأسواق وغيرها من الأهداف المدنية. وفي خضم تصاعد الصراع، تعرضت المرافق الصحية والبنية التحتية المدنية لأضرار كبيرة، مما أدى إلى تعطيل كامل للخدمات الصحية الأساسية وتفاقم الأوضاع الإنسانية، وقد وثق التقرير تدمير ونهب البنية التحتية الصحية الأساسية، أدى إلى نزوح أكثر من 10 ملايين شخص وتفاقم انعدام الأمن الغذائي، حيث يواجه الملايين خطر المجاعة، ووصف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية الوضع بأنه "واحد من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم"، وتشير المنظمة الدولية للهجرة إلى "أزمة متعددة الأبعاد كارثية" مع نزوح حوالي 11.5 مليون شخص داخليًا، وأكثر من 25 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وأسفرت الهجمات عن مقتل وجرح ونهب وتدمير المرافق الصحية، وتعطيل الخدمات الطبية الحيوية، وتنوعت الهجمات بين القصف الجوي والمدفعي، والهجمات المسلحة المباشرة على المستشفيات، وعمليات النهب والتخريب، مما أدى إلى ترويع العاملين الصحيين والمرضى، وتشكل هذه الظروف الراهنة عائقاً كبيراً أمام المنظمات الإنسانية للوصول إلى الفئات المستهدفة وتقديم خدماتها، مما ينذر بكارثة إنسانية تهدد حياة الملايين من السودانيين. وعلى الرغم من الحماية التي يوفرها القانون الإنساني الدولي، فقد انتشرت الهجمات على المستشفيات في ولاية الخرطوم على نطاق واسع، مع ما ترتب على ذلك من آثار خطيرة على الصحة العامة، وتعمل الهجمات على المستشفيات على تعطيل الوصول إلى الرعاية الصحية بسبب المخاوف المتعلقة بأمن المرضى، وإمكانية وصول المرضى إلى المستشفيات، وسلاسل التوريد المكسورة، ومعدلات التغيب

المرتفعة ودوران القوى العاملة الصحية، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى تدهور حاد في الوضع الصحي للسكان، وتزيد من خطر انتشار الأمراض وزيادة معدلات الوفيات.

خلفية

قبل اندلا ع الصراع في 15 أبريل 2023، كان نظام الرعاية الصحية في الخرطوم يشكل عمودًا فقريًا للخدمات الطبية المتخصصة في السودان، حيث اعتمد عليه الشعب السوداني كمركز طبي رئيسي ومحطة إحالة للمرضى من مختلف أنحاء البلاد واغلب المستشفيات التعليمية والمرجعية تتمركز في الخرطوم مثل مستشفى الخرطوم التعليمي ومستشفى أم درمان التعليمي، مما جعلها موردًا بالغ الأهمية لتلبية احتياجات الرعاية الصحية في البلاد فمنذ وقد بدء تدمير خدمات الرعاية الصحية والقطاع الصحي منذ البدايات الأولى لحكومة الإنقاذ حيث تم تدمير الخدمة المدنية في شهر أغسطس من عام ١٩٨٩ بعد أسابيع قليلة من الانقلاب العسكري للسيطرة على مفاصل الدولة والذي عرف بسياسة التمكين وذلك بالتزامن مع هجماتها الأولى لتدمير قطاع الصحة حيث أطلقت الحركة الإسلامية حملات تطهير وتشريد منهجية في جميع مؤسسات القطاع العام بما فيها المؤسسات الرقابية مستهدفة جميع الموظفين والعمال والمهنيين غير الموالين للحركة الإسلامية وابدالهم بالموالين لها يمثل انقلاب 25 أكتوبر 2021، الذي نفذه قائد سلطة الامر الواقع العسكرية عبد الفتاح البرهان، بمساندة من المليشيات الإسلامية الإرهابية المتحالفة معها نقطة تحول جذرية في مسار السودان، حيث قوض بشكل كامل الفترة الانتقالية نحو الديمقراطية، وأشعل فتيل الصراع الحالي حيث تشي التقديرات إلى أن الجماعات الإسلامية المسلحة لعبت دورًا محوريًا في التخطيط للحرب وإشعال فتيلها، بهدف إعادة تشكيل المشهدين العسكري والسياسي، وتغيير موازين القوى، والسعي للعودة إلى السلطة وتقويض الحكومة المدنية . وقد تعزز نفوذهم بشكل ملحوظ في دوائر صنع القرار السياسي والعسكري في سلطة بورتسودان العسكرية ، وأصبحوا يمثلون التيار الرئيسي المعارض للمفاوضات

والتسويات السياسية ،فبدلاً من الاستجابة للضغوط الدولية والإقليمية، أصرت سلطات الامر الواقع العسكرية على التمسك بالسلطة، مما أدى إلى اندلا ع الحرب في 15 أبريل 2023.

في أكتوبر 2021، أطاح عبد الفتاح البرهان بنظام الشراكة المدنية العسكرية، منهيًا بذلك المرحلة الانتقالية التي أعقبت ثورة ديسمبر 2018. وبعد عامين من الفشل في ترسيخ شرعيته، ومواجهة رفض محلي ودولي، اضطر البرهان إلى العودة إلى طاولة المفاوضات مع قوى الحرية والتغيير. نتج عن هذه المفاوضات توقيع اتفاق إطاري سياسي في ديسمبر 2022، يهدف إلى استعادة الحكم المدني. ومع ذلك، تراجع البرهان عن هذا الاتفاق، مدعومًا بتحالف مع الحركات والمليشيات الإسلامية المتشددة، مما أدى إلى اندلا ع الحرب في 15 أبريل.

لقد شهدت الفترة التي سبقت اندلا ع الحرب تصاعدًا ملحوظًا في نفوذ الحركة الإسلامية داخل المؤسسة العسكرية، فبعد انقلاب أكتوبر 2021، عمل البرهان على إعادة تمكين عناصر الحركة في مؤسسات الدولة، وإعادة تعيينهم في مناصب قيادية، وإعادة الممتلكات المصادرة. وقد أتاحت هذه الخطوات للحركة الإسلامية فرصة لتشكيل كتائب مسلحة منظمة، ذات هياكل قيادية مستقلة عن الجيش، وتبني موقفًا سياسيًا داعمًا للحرب، ورافضًا للمفاوضات والتسويات السلمية.

يشكل استمرار هذا النظام الانقلابي في السلطة، الذي يفتقر إلى الشرعية الداخلية ويواجه اتهامات بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وعلى رأسهم عبدالفتاح البرهان الذي يخضع لعقوبات لارتكابه جرائم ضد الإنسانية ترقى الى جرائم حرب عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام والاستقرار في البلاد. وتؤكد هذه الاتهامات تعليق عضوية السودان في الاتحاد الأفريقي والعقوبات الأمريكية المفروضة على قياداته. علاوة على ذلك، يعكس رفض البرهان لمشاركة حكومته في مفاوضات جنيف، التي جرت برعاية دولية وأممية، تأثير القوى المتشددة داخل المؤسسة العسكرية، مثل كتائب الحركة الإسلامية ورموز النظام السابق ومليشيا البراء بن مالك.

في ظل هذا الوضع المعقد، تبرز الحاجة الملحة لتشكيل حكومة مدنية تستند إلى ميثاق السودان التأسيسي، الذي يحظى بدعم واسع من مختلف القوى السياسية، كخطوة ضرورية نحو استعادة المسار الديمقراطي وتحقيق السلام المستدام في السودان.

يشكل الصراع الدائر في السودان تهديدًا جسيمًا للأمن والاستقرار الإقليميين، لا سيما في منطقة البحر الأحمر. فبالإضافة إلى التدهور الإنساني الكارثي، تساهم الممارسات الخطيرة لقيادة سلطات الامر الواقع العسكرية الانقلابية، مثل تجنيد المرتزقة من دول مجاورة وتعاونها مع جماعات متطرفة وكذا تمكين مليشيا إرهابية بالقرب من البحر الأحمر وخطوط الملاحة الدولية قد يؤدي الى تكرار سيناريوهات الحوثين خصوصا بأن سلطات البرهان تتلقى نفس الدعم من ايران، وقد تؤدي هذه الممارسات الى تأجيج الصراع وتوسيع دائرته. وتؤكد التصريحات المتناقضة لقيادة سلطات الامر الواقع العسكرية حول جهود السلام مدى عزلتها وتشبثها بالحكم، مما يعكس فشلها في إدارة الأزمة. إن استمرار الصراع ووجود فصائل مسلحة متطرفة، مدعومة بالسلاح المتقدم، يزيد من مخاطر انتشار الفوضى وتمدد النفوذ الإقليمي للجماعات المتطرفة، مثل الحركات والمليشيات المسلحة، الأمر الذي يشكل تهديدًا مباشرًا لأمن واستقرار المنطقة بأسرها.

مع اندلاع القتال في منتصف أبريل 2023 في الخرطوم، عاصمة السودان التي يبلغ عدد سكانها حوالي 5,941,286 نسمة وفقًا لتقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بين السلطات العسكرية الانقلابية والمليشيات المتحالفة معها من جهة، وقوات الدعم السريع من جهة أخرى، تفاقمت الأزمة الإنسانية بشكل كبير، حيث أدى الصراع إلى تعطيل الخدمات الصحية الأساسية وانهيار النظام الصحي. لم تقتصر الهجمات على مرافق الرعاية الصحية على ولاية الخرطوم وحدها، بل امتدت آثارها المدمرة إلى جميع أنحاء البلاد. فالخرطوم، بصفتها مركزًا طبيًا وإحالة رئيسي للمرضى من جميع أنحاء السودان، تضم مستشفيات الإحالة من الدرجة الأولى والمستشفيات التعليمية، بالإضافة إلى أكثر من 100 مرفق رعاية صحية.

المنهجية

يقدم هذا التقرير تحليلًا شاملاً ومفصلاً للانتهاكات الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية الصحية في السودان منذ اندلا ع الصراع في 15 أبريل 2023، مستندًا إلى منهجية بحثية دقيقة ومتعددة الأوجه تهدف إلى توثيق انتهاكات سلطات بورتسودان العسكرية الانقلابية والميليشيات المتحالفة معها بشكل موثوق وشفاف، بسبب نقص التقارير التي تتخصص في توثيق انتهاكات وجرائم سلطات الامر الواقع واطلا ع الرأي العام المحلي والدولي وقد اعتمد التقرير في منهجيته على الرصد والتوثيق الميداني من خلال شبكة واسعة من المراقبين الميدانيين والشهود العيان لتوثيق الحوادث والانتهاكات بشكل مباشر، وتحليل البيانات مفتوحة المصدر من خلال تحليل مجموعة واسعة من البيانات المتاحة للجمهور لجمع معلومات إضافية والتحقق من صحة البيانات الميدانية، وتحليل صور عالية الدقة لتقييم الأضرار التي لحقت بالمرافق الصحية وتحديد المواقع التي تعرضت للهجمات وتتبع حركة القوات العسكرية، وتحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بالقطاع الصحي لتقييم حجم الأضرار وتأثيرها على السكان، وإجراء مقابلات مع الخبراء في مجال الرعاية الصحية والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان لتقديم تحليلات معمقة وتفسيرات للانتهاكات الموثقة، والتحقق من صحة جميع البيانات والمعلومات المستخدمة في التقرير من خلال مصادر متعددة وموثوقة لضمان الدقة والموضوعية، وقد تم تصميم هذه المنهجية لتحقيق أهداف التوثيق الشامل للانتهاكات، وتحديد المسؤولين عن هذه الانتهاكات وتقديمهم إلى العدالة، وتوفير معلومات دقيقة وموثوقة للمجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية لاتخاذ الإجراءات اللازمة، والمساهمة في جهود إعادة بناء القطاع الصحي في السودان وحماية المدنيين، مما يسمح بإجراء تحليل دقيق وموضوعي للانتهاكات التي لحقت بالبنية التحتية الصحية في السودان.

التوصيف القانوني

تُعد جميع الانتهاكات والمخالفات الموثقة في هذا التقرير انتهاكات جسيمة للقوانين الوطنية والدولية، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، واتفاقيات جنيف الأربع، واتفاقية حقوق الطفل، وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة، وهي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي لا تسقط بالتقادم.

يتسم الوضع في السودان بانه صراع مسلح غير دولي بين سلطات بورتسودان العسكرية الانقلابية والمليشيات المسلحة المتحالفة معها من ناحية وقوات الدعم السريع من ناحية أخرى.

إن الهجمات على المرافق الصحية والعاملين فيها والمرضى محظورة بموجب القانون الإنساني الدولي وتعتبر جرائم حرب، وقد ضمنت اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكولات الإضافية لعام 1977 حماية محددة للمرافق الطبية والعاملين فيها ووسائل النقل والحق في الحصول على الرعاية ومع ذلك، فإن الحق في الصحة أثناء النزاع لا يقتصر على الخدمات الصحية فقط. وقد أكد التعليق العام رقم 14 للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على العلاقة بين الحق في الصحة والمحددات الأساسية للصحة مثل الغذاء والماء – وكلاهما تم انتهاكاها من قبل سلطات الامر الواقع والمليشيات المتحالفة معها

إن استهداف المرافق الطبية والعاملين الصحيين والمرضى من قبل سلطات بورتسودان العسكرية الانقلابية يشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني ويعد جريمة حرب. كما أن حرمان المدنيين من الحصول على الغذاء والماء اللازمين لبقائهم يشكل انتهاكًا لحقوق الإنسان الأساسية.

ويشهد السودان نزاعًا مسلحًا غير دولي يخضع لإطار قانوني دولي وإنساني مُحكم، حيث يُعد القانون الدولي الإنساني الركيزة الأساسية لهذا الإطار، ويهدف إلى حماية المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمرافق الصحية ، وضمان المعاملة الإنسانية للمدنيين والمقاتلين، كما تشمل المصادر اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية لعام 1977، والقانون الدولي لحقوق الإنسان

، والقانون الدولي الجنائي ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، بالإضافة إلى القانون الدولي الإنساني العرفي والمعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، وتلزم هذه القوانين جميع أطراف النزاع، بمن فيهم سلطات بورتسودان العسكرية والمليشيات المتحالفة معها ، بالامتثال الكامل لأحكام القانون الدولي الإنساني، ويحظر استهداف المدنيين والأعيان المدنية، ويوجب اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لتجنب إلحاق الضرر بهم، كما يجب اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين، بما في ذلك توفير المأوى والغذاء والدواء والرعاية الصحية، ويحظر تهجير المدنيين قسراً، ويوجب توفير المساعدة الإنسانية للمدنيين المحتاجين، ويجب احترام حقوق الإنسان الأساسية للأفراد، ومقاضاة مرتكبيها، ويمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تمارس اختصاصها في مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية في السودان.

يُصنف النزاع الحالي في السودان بأنه نزاع مسلح غير دولي، وتنطبق قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي على سلوك الأعمال العدائية وتحمي السكان المدنيين والبنية الأساسية المدنية من الهجمات، وتنطبق المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي صادق عليها السودان، وتضمن اتفاقية حقوق الطفل حق الصحة للأطفال وتحمي الأطفال وفقًا لقواعد القانون الإنساني الدولي، والسودان دولة طرف في المعاهدات والاتفاقيات الدولية الهامة، والسودان دولة طرف في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب واتفاقية حقوق الطفل في الإسلام، وبما أن السودان من الدول الموقعة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإن مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية يجب أن يحاسبوا بموجب القانون الجنائي الدولي، وفي حالة وقوع نزاع مسلح غير دولي على أراضي أحد الأطراف المتعاقدة، يلتزم كل طرف في النزاع بتطبيق الأحكام التالية كحد أدنى: معاملة الأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية معاملة إنسانية، وحظر الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وأخذ الرهائن، والاعتداء على الكرامة الشخصية، وإصدار الأحكام وتنفيذ الإعدامات دون حكم سابق، وجمع الجرحى والمرضى والعناية بهم، وضمان المعاملة الإنسانية لأولئك الذين لا يشاركون بشكل نشط في النزاع، ويحظر النقل القسري. وعلى الرغم من هذه الحماية القانونية

الصريحة، تشير التقارير الموثقة إلى وقوع هجمات على المستشفيات والمرافق الصحية في السودان خلال الفترة من 15 أبريل 2023 إلى ٣٠ فبراير 2025، من قبل سلطات الأمر الواقع العسكرية والميليشيات المتحالفة معها،

عرف القانون الدولي الإنساني الأعيان المدنية بأنها جميع الأعيان التي ليست أهدافاً عسكرية، وتشمل المنازل والمدارس والمستشفيات والمراكز الصحية ودور العبادة ومحطات المياه والكهرباء والاتصالات وغيرها من المنشآت المدنية، وتعتبر الهجمات على البنية التحتية الطبية والعاملين في المجال الصحي من أبرز الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الامر الواقع العسكرية والمليشيات المتحالفة معها، حيث ألحقت أضراراً بالمرافق الصحية ودمرتها نتيجة الغارات الجوية والقصف المدفعي، واحتلت المنشآت الطبية واستولت على الخدمات الطبية واعتدت على العاملين في المجال الصحي، ويشكل الاعتداء على حق الصحة انتهاكاً لمجموعة من الحقوق الأساسية، ويتحمل مرتكبو هذه الانتهاكات مسؤولية قانونية عن جرائم الحرب التي ارتكبوها، ويمكن مقاضاتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية أو المحاكم الوطنية، ويجب على المجتمع الدولي اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمحاسبة مرتكبي هذه الجرائم وضمان حماية حق المدنيين في الصحة في أوقات النزاع.

كما يتضح أن سلطات بورتسودان العسكرية في السودان قد تبنت سلسلة من الإجراءات التي تثير قلقًا بالغًا بشأن حقوق الإنسان وسيادة القانون. فالتعديلات التي أُدخلت على قانون جهاز المخابرات العامة لعام 2010 في فبراير 2024، وسعت بشكل ملحوظ صلاحيات الجهاز في مجال إنفاذ القانون، ومنحته حصانة واسعة من الملاحقة القضائية، مما يثير مخاوف جدية بشأن احتمال إساءة استخدام هذه الصلاحيات وتقويض الحريات الأساسية. وبالتوازي، أدى المرسوم الدستوري رقم 6/2024 ولائحة الاستنفار والمقاومة الشعبية لعام 2024 إلى توسيع صلاحيات السلطات العسكرية، ومنحها سلطة إعلان حالة الطوارئ وتعبئة المواطنين وتسليحهم، مما يثير مخاوف بشأن انتشار الأسلحة بين المدنيين وزيادة العنف. ويتفاقم هذا الوضع بسبب استمرار فرض حالة الطوارئ

وإصدار أوامر طوارئ غامضة ومطولة، مما يقيد الحريات الأساسية دون استيفاء المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، تثير الحصانة الممنوحة لقوات سلطات بورتسودان العسكرية مخاوف بشأن إفلات مرتكبي الانتهاكات من العقاب، مما يقوض مبدأ سيادة القانون. وعليه، فإن هذه الإجراءات مجتمعة تشكل تهديدًا خطيرًا لحقوق الإنسان في السودان .

تحديد المسئولية

خلصت تحقيقات هذا التقرير إلى تحديد مسؤولية شاملة عن الانتهاكات والجرائم الموثقة، حيث تقع المسؤولية المباشرة على قوات سلطات بورتسودان العسكرية الانقلابية بقيادة عبد الفتاح البرهان، والميليشيات المتحالفة معها ، والتي تشمل بشكل أساسي كتائب الحركة الإسلامية، وقادة درع السودان بقيادة أبو عاقلة محمد أحمد "كيكل"، وقيادة لواء البطانة، وكتائب البراء بن مالك، ومليشيا البرق الخاطف، تمتد هذه المسؤولية لتشمل المسؤولية الجنائية الفردية التي يتحملها عبد الفتاح البرهان، وقادة الميليشيات، والقادة العسكريون، والمرؤوسون المباشرون الذين شاركوا في التخطيط أو ارتكاب أو التحريض على هذه الجرائم، أو الذين كانوا على علم بارتكابها ولم يتخذوا الإجراءات اللازمة لمنعها أو معاقبة مرتكبيها، بالإضافة إلى المسؤولين عن نشر خطاب الكراهية والعنف الذي يساهم في تأجيج الصراع.

وقد أكدت التقارير الموثوقة استخدام قوات سلطات بورتسودان العسكرية الانقلابية أسلحة متفجرة بشكل عشوائي في المناطق السكنية، بما في ذلك القصف بالبراميل المتفجرة ومتفجرات غير تقليدية، مما أسفر عن مقتل وإصابة الآلاف من المدنيين، وأثار مخاوف جدية بشأن تصعيد العنف الطائفي في السودان، ونذر بتمدد الصراع إلى مناطق أخرى كما أشارت أنباء موثوقة إلى استخدام القوات المسلحة السودانية أسلحة كيميائية في هجمات متعمدة على المدنيين في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع، مما يستدعي تحقيقًا عاجلًا من بعثة تقصي الحقائق المعنية بالسودان.

وفي ظل تدهور حالة الجهاز القضائي في السودان وتدخل سلطات الامر الواقع في عمل القضاء، تثار شكوك جدية بشأن حيادية واستقلالية اللجان الوطنية للتحقيق التابعة لسلطات بورتسودان العسكرية الانقلابية ، والتي تركز جهودها بشكل انتقائي على انتهاكات قوات الدعم السريع، متجاهلة الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها القوات المسلحة السودانية وقواتها المتحالفة. هذا الانحياز الواضح يضعف مصداقية هذه اللجان، ويؤكد الحاجة إلى توسيع ولاية محكمة الجنايات الدولية، والضغط على حكومة البرهان للتعاون مع بعثة تقصي الحقائق وزيارة المناطق التي تحت سيطرتهم، حتى تتمكن من إجراء تحقيقات شاملة في جميع الانتهاكات المرتكبة، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وفي هذا السياق، نشيد بترحيب وتعاون قوات الدعم السريع مع البعثة ودعوتهم لزيارة مناطق سيطرتهم.

بالإضافة إلى ذلك، يلعب ما يسمى القوات المشتركة للمليشيات المسلحة، الذي يضم حركات مثل حركة تحرير السودان/جيش مني مناوي وحركة العدل والمساواة، وقوات درع السودان ومليشيات البراء بن مالك المتشددة دورًا مؤثرًا في الصراع، حيث يقدم الدعم لسلطات الأمر الواقع العسكرية وتجدر الإشارة إلى أن سلطات الأمر الواقع العسكرية، بقيادة عبد الفتاح البرهان، تعتمد على تحالفات مع جماعات مسلحة غير حكومية، وتتلقى مساعدات عسكرية من دول أجنبية، مما يزيد من تعقيد الوضع وتعدد الجهات المسؤولة عن الانتهاكات.

أنماط الهجمات

يوثق هذا التقرير أنماطًا مروعة من الاعتداءات الممنهجة على القطاع الصحي في السودان، والتي تنسب جميعها إلى سلطات بورتسودان العسكرية والميليشيات المتحالفة معها، وتشمل ستة أنماط رئيسية من الانتهاكات: أولًا، الهجمات الجوية المكثفة التي نفذتها الطائرات، حيث تم توثيق 615 هجومًا، مما أدى إلى تدمير المرافق الصحية ومقتل وإصابة العاملين الصحيين والمدنيين. ثانيًا، الهجمات المدفعية والطائرات المسيرة بدون طيار، والتي بلغت 227 هجومًا، وتسببت في أضرار جسيمة للبنية التحتية الصحية. ثالثًا، احتلال المنشآت الطبية، حيث تم توثيق 149 حالة، مما حول المستشفيات

والمراكز الطبية إلى قواعد عسكرية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. رابعًا، الاعتداءات على الأطقم الطبية وسيارات الإسعاف والعاملين الصحيين، والتي بلغت 390 حالة، مما أدى إلى ترويع الكوادر الطبية وإعاقة تقديم الخدمات الصحية. خامسًا، منع وصول الإمدادات والمساعدات الطبية، حيث تم توثيق 274 حالة، مما أدى إلى نقص حاد في الأدوية والمعدات الطبية. سادسًا، نهب الإمدادات الصحية، حيث تم توثيق 197 حالة، مما فاقم من نقص الموارد الطبية. وفي كثير من الأحيان، تتداخل أنماط هذه الانتهاكات مع بعضها البعض، مما يؤكد أن هذه الهجمات لم تكن عرضية، بل كانت ممنهجة ومتعمدة في كثير من الأحيان. وقد تسببت هذه الهجمات في نزوح أكثر من 10 ملايين شخص، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي، حيث يواجه الملايين خطر المجاعة.

- **أولاً: الهجمات الجوية الممنهجة على القطاع الصحي (المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات الخارجية):**

يُظهر تحليل متعمق للوضع الميداني في السودان استمرار قوات بورتسودان العسكرية في شن هجمات جوية عشوائية على المناطق المدنية المكتظة بالسكان، مستخدمين أسلحة متفجرة ذات آثار واسعة النطاق، وذلك في انتهاك صارخ لمبادئ القانون الدولي الإنساني، وتحديدًا مبادئ التمييز والتناسب والحيطة. وقد تركزت هذه الهجمات بشكل خاص في ولاية الخرطوم وإقليمي دارفور وكردفان، مما أدى إلى خسائر فادحة في صفوف المدنيين.

تسببت الهجمات الجوية التي تنفذها سلطات بورتسودان العسكرية في إغلاق العديد من المستشفيات والمراكز الصحية، وحرمان المدنيين من الحصول على الرعاية الصحية اللازمة. تشمل الهجمات قصفًا واستهدافًا مباشرًا للمستشفيات، واستخدامًا للطائرات المسيّرة، ومقتل العاملين الصحيين، وعرقلة الخدمات الطبية، ، وتفاقم الأزمة الإنسانية. وقد أدى هذا التصعيد إلى تدمير مرافق صحية وإلحاق أضرار جسيمة بالمدنيين، وعرقلة الخدمات الطبية، وحرمان المدنيين من الحصول على الرعاية الصحية اللازمة، وتفاقم الوضع الإنساني المتردي أصلاً بسبب النزاع.

منذ اندلا ع النزاع في منتصف أبريل 2023 وحتى ٣٠ فبراير ٢٠٢٥م، وثقنا في هذا التقرير عدد (١٩١٤) توزعت في (615) هجومًا جويا نفذته الطائرات الحربية بأمر مباشر من عبدالفتاح البرهان على نظام الرعاية الصحية (مستشفيات ،مراكز وعيادات صحية وفرق ميدانية طبية)، وعدد (٢٢٧) من حوادث الغارات الجوية بطائرات بدون طيار أسفرت عن مقتل وإصابة العديد من المدنيين، مع ملاحظة مقلقة بأن الخسائر المدنية الناجمة عن هذه الغارات قد ازدادت طوال عامي 2023 و2024. مما يشير إلى استهداف متكرر لهذه المرافق الحيوية كما تعرضت المرافق الصحية للتدمير المتكرر المنهجي والمتعمد (419) مرة، بما في ذلك(62) مستشفى من إجمالي (87) مستشفى، ومن بين هذه المستشفيات، والمراكز تضررت اكثر من (٣٥) منشأة طبية وصحية في أكثر من حادثة واحدة، كما تم الاستيلاء على المرافق الصحية في (١٤٩) مناسبة وتحويلها الى ثكنات عسكرية بشكل كامل او في اطارها وقد تنسب جميع هذه الحوادث لسلطات الامر الواقع العسكرية والمليشيات المسلحة المتحالفة معها وخصوصا شن الهجمات الجوية

أدت الهجمات الجوية الوحشية التي تشنها السلطات العسكرية الانقلابية في السودان إلى انهيار شبه كامل لمنظومة الرعاية الصحية، مما يشلّ الخدمات الأساسية في المستشفيات. فالمستشفيات التي كانت تقدم خدمات الطوارئ والعيادات والأقسام الداخلية وغرف العمليات ووحدات العناية المركزة، إما توقفت عن العمل تمامًا أو تدهورت قدرتها بشكل كبير، مما يعرض حياة المدنيين لخطر جسيم. هذا التعطيل الشامل يؤثر بشكل خاص على الفئات الأكثر ضعفًا، مثل الأطفال والمرضى الذين يحتاجون إلى رعاية طارئة أو عناية مركزة، ويهدد حياة الآلاف، ويكشف عن الوجه القاسي لقيادات سلطات بورتسودان العسكرية (الانقلابية). هذا التدمير المتعمد يضاعف من معاناة المدنيين، ويشكل جريمة حرب مكتملة الأركان، ويزيد من حجم الكارثة الإنسانية التي يعيشها السودان".

"تشير البيانات في هذا التقرير إلى انهيار كارثي في قطاع الرعاية الصحية في السودان، حيث تضررت ما لا يقل عن 80% من المستشفيات، مما أدى إلى فقدان آلاف المرضى للوصول إلى الرعاية الروتينية

والإقامة في المستشفيات، وتأخير أو إلغاء العمليات الجراحية الضرورية، وتعطيل خدمات الطوارئ الحيوية التي كانت تقدم في نصف المستشفيات، مما يعرض حياة المرضى ذوي الحالات الطارئة للخطر الشديد. كما تأثرت وحدات العناية المركزة خصوصا للأطفال، مما يهدد حياة الأطفال الذين يحتاجون إلى رعاية خاصة وطارئة. ولم يقتصر الضرر على الخدمات الأساسية، بل امتد ليشمل الخدمات الصحية الأولية المتخصصة مثل الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة، والتغذية، وبرنامج التحصين الموسع، والصحة الجنسية والإنجابية. ومن الجدير بالذكر أن حوالي 90% من المستشفيات التعليمية في ولاية الخرطوم تضررت، مما يهدد مستقبل الرعاية الصحية في السودان، حيث أن تضرر هذه المؤسسات التعليمية لا يؤثر فقط على تقديم الرعاية الصحية الحالية، بل يمتد تأثيره إلى تدريب الأجيال القادمة من العاملين في مجال الرعاية الصحية، مما قد يؤدي إلى نقص حاد في الكوادر الطبية المؤهلة في المستقبل. بشكل عام، يشكل تدمير المرافق الصحية، بما في ذلك المستشفيات العامة والمراكز المتخصصة ومرافق الرعاية الصحية الأولية، عنصرًا أساسيًا في البنية التحتية للصحة العامة، وقد أدى الصراع المستمر إلى الحد بشكل كبير من إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية والعلاج المتخصص في جميع أنحاء ولاية الخرطوم، مما يعرض صحة وحياة السكان للخطر الشديد.

تثير الغارات الجوية التي تنفذها سلطات الأمر الواقع العسكرية الانقلابية في السودان مخاوف جدية بشأن امتثالها للقانون الإنساني الدولي، وخاصة فيما يتعلق بمبادئ الاستهداف، حيث وثق هذا التقرير العديد من الحالات التي أصابت فيها هذه الغارات مدنيين وأعيانًا مدنية ومنشآت صحية، مما أسفر عن وقوع ضحايا وإلحاق أضرار جسيمة. وقد أدى توقف ما بين 70-80% من المؤسسات الصحية في السودان عقب اندلاع الحرب إلى حرمان ملايين السودانيين من الحصول على الرعاية الصحية اللازمة. واستخدمت سلطات الامر الواقع العسكرية الانقلابية بقيادة عبدالفتاح البرهان الطائرات بدون طيار على نطاق واسع لأغراض المراقبة وتنفيذ الهجمات، وقد وثقنا عددًا كبيرًا من حوادث الغارات الجوية بطائرات بدون طيار أسفرت عن مقتل وإصابة العديد من المدنيين، مع ملاحظة مقلقة

بأن الخسائر المدنية الناجمة عن هذه الغارات قد ازدادت طوال عامي 2023 و٢٠٢٤ و جميعها تم استخدامها من قبل القوات التابعة لسلطات الامر الواقع العسكرية والمخيف امتلاك مليشيات الإرهابية التابعة لسلطات بورتسودان العسكرية لهذه الطائرات والتي زودتها بها ايران وعدد من الدول الداعمة لها مما يشكل خطرا كبيرا على السلم والامن الدوليين والملاحة الدولية والبحر الأحمر ودول الجوار وقد نشهد مستقبلا اعتداءات شبيهة لتلك التي نفذتها مليشيا الحوثي في اليمن المدعومة من ايران. وتشير هذه الحوادث إلى تساؤلات حول مدى التزام سلطات الأمر الواقع العسكرية بالتحقق من طبيعة الأهداف قبل شن الهجمات، وإلغاء أو تعليق الهجوم إذا تبين أن الهدف ليس عسكريًا، وتوجيه تحذيرات مسبقة فعالة حيثما أمكن ذلك. فعلى سبيل المثال، تسببت غارات جوية في مناطق متعددة في الخرطوم ودرافور وولاية الجزيرة وسنارفي مقتل وجرح مدنيين، من بينهم نساء وأطفال، في منازلهم ومركباتهم، دون وجود ما يشير إلى أهداف عسكرية في نطاقها . وفي حوادث أخرى في نيالا، استهدفت الغارات الجوية منازل مدنية أثناء الليل، مما أسفر عن مقتل وإصابة العديد من المدنيين، بمن فيهم أطفال ، وتدمير منازلهم وممتلكاتهم. ونؤكد في مثل هذه الحالات على الحاجة إلى إجراء تحقيقات مستقلة وشفافة لتحديد ما إذا كانت هذه الغارات الجوية تتوافق مع القانون الإنساني الدولي، ومحاسبة المسؤولين عن أي انتهاكات قد تكون ارتكبت".بالإضافة إلى استهداف المدنيين والأعيان المدنية بشكل مباشر، وثق هذا التقرير غارات جوية لاهداف قد تكون عسكرية ، لكن مستوى الضرر العرضي للمدنيين يثير تساؤلات جدية حول مبدأ التناسب في القانون الإنساني الدولي، وكذلك حول الاحتياطات المتخذة للحد من الخسائر في صفوف المدنيين.

وتثير هذه الحوادث مجتمعة تساؤلات خطيرة حول مدى التزام سلطات بورتسودان العسكرية بمبادئ التمييز والتناسب والاحتياطات في الهجوم، وتؤكد على الحاجة إلى إجراء تحقيقات مستقلة وشفافة من قبل بعثة تقصي الحقائق لتحديد المسؤولية عن هذه الانتهاكات .

توزعت هذه الحوادث على نطاق واسع في 12 ولاية سودانية من اصل (١٨) ولاية، لكن الخرطوم سجلت أكثر من نصفها، وشهدت ولايات دارفور والجزيرة زيادة كبيرة في عدد الحوادث وقع ثلثا الحوادث في مرافق صحية، حيث أبلغت عن حوادث تهديد وعنف متعددة ونظراً لأن العديد من أفضل المستشفيات السودانية تقع في وسط الخرطوم، الذي شهد قصفاً جوياً عنيفاً، فقد اضطر الأطباء إلى اتخاذ إجراءات لحماية أنفسهم ومرضاهم ووقعت الأضرار التي لحقت بالمرافق الصحية بشكل رئيسي خلال القصف الجوي وقد تعرضت المستشفيات لقصف مباشر ومتكرر، مما أدى إلى تدميرها وإلحاق أضرار جسيمة بها. ففي أم درمان، تم قصف مستشفى مدعوم من منظمات دولية غير حكومية مرتين، مما أدى إلى ترويع المرضى وتخوفهم من طلب العلاج. وفي نيالا والأبيض، دمر الطيران الحربي مستشفيات وألحقت الضرر بالعاملين الصحيين. وقد وثقت حالات لإطلاق أسلحة متفجرة من الجو ألحقت أضراراً بالرعاية الصحية في الخرطوم، بما في ذلك قصف طائرات التابعة لسلطات الامر الواقع العسكرية مناطق سكنية وتدمير مستشفيات ومراكز طبية. وفي تطور مقلق، أثارت هذه الحوادث غضباً واسعاً ومطالبات بضرورة توقف المقاتلين عن تحويل المناطق السكنية إلى ساحات قتال. وتسببت الهجمات المتكررة على المستشفيات والمرافق الصحية في عرقلة الخدمات الطبية وإجبارها على التوقف في كثير من الأحيان، وقد أدى ذلك إلى حرمان المدنيين من الحصول على الرعاية الصحية اللازمة وأسفرت هذه الهجمات عن مقتل وجرح ونهب وتدمير المرافق الصحية، وتعطيل الخدمات الطبية الحيوية. وتنوعت الهجمات بين القصف الجوي والمدفعي، والهجمات المسلحة المباشرة على المستشفيات، وعمليات النهب والتخريب، مما أدى إلى ترويع العاملين الصحيين والمرضى على حد سواء. وتشكل هذه الظروف الراهنة عائقاً كبيراً أمام المنظمات الإنسانية للوصول إلى الفئات المستهدفة وتقديم خدماتها، مما ينذر بكارثة إنسانية تهدد حياة الملايين من السودانيين.

أدى استخدام الأسلحة المتفجرة وشديدة التفجير والتي يعتقد ان بعضها محرمة في الخرطوم إلى تدمير واسع النطاق للمنازل والمدارس والمستشفيات والبنية التحتية الحيوية الأخرى، وفقًا لمنظمة الصحة

العالمية و يعاني السكان من مشاكل صحية نفسية خطيرة بسبب الجوع وانعدام وفي هذا التقرير وثقنا القصف الجوي على مستشفيات فضيل والشعب التعليمي وابن سيناء التخصصي وبشائر التعليمي والزيتونة التخصصي والخرطوم التعليمي ومركز الجنان للاورام ومستشفى إبراهيم مالك ومستشفى الأطباء والمستشفى التركي ومستشفى مدينة البراحة الطبي ومستشفى بحري التعليمي ومركز الرومي الطبي ومستشفى الأطفال التعليمي ومستوصف هاي كير التخصصي والمستشفى البريطاني والمستشفى الكويتي فمثلا في 1 مايو، تعرض مستشفى شرق النيل، وهو منشأة طبية، للقصف، مما أسفر عن مقتل 5 مدنيين وفي 12 أكتوبر 2024، شنت قوات الامر الواقع العسكرية غارة جوية على السوق المركزي في منطقة الأزهري بالخرطوم. وفقًا لشهود عيان وتقارير موثوقة، استهدفت الغارة مواطنين يتسوقون داخل السوق حيث اسفرت أسفرت الغارة عن سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين، حيث قُتل 23 مدنيًا، بينهم نساء وأطفال، وأُصيب 40 آخرون. بالإضافة إلى الخسائر البشرية، دُمّر العديد من المتاجر والبضائع في السوق، مما تسبب في خسائر اقتصادية فادحة للمدنيين.

وفي 5 أكتوبر 2024، شنت قوات الامر الواقع العسكرية عدة غارات جوية على سوق عام في محلية جبرة الشيخ غرب مدينة الأبيض في ولاية شمال كردفان. وفقًا لتقارير موثوقة، أسفرت الغارات عن مقتل ما لا يقل عن 30 مدنيًا وإصابة أكثر من 100 آخرين.

قصف جوي يستهدف قرية الشرفة بركات: شهادات مروعة وتفاصيل مأساوية:

في يوم السبت الموافق 14 سبتمبر 2024 وفي تصعيد نفذتة طيران بورتسودان العسكرية ، استهدف قرية الشرفة بركات شرق الجزيرة بقصف جوي عنيف، مما أسفر عن تدمير عدد من المنازل ومقتل امرأة وإصابة عدد كبير من المدنيين. وقد وصف شهود عيان من داخل القرية لحظات الرعب التي عاشوها، حيث كانت الطائرات الحربية تلقي براميل متفجرة على الأحياء السكنية، مخلفة وراءها دمارًا شاملاً

وجثثًا متناثرة. وقد أفاد أحد الشهود، وهو من سكان القرية، بأن الطائرات الحربية كانت تحلق على ارتفاع منخفض، مما زاد من حالة الذعر بين السكان. وأضاف الشاهد أن القصف استهدف منازل المدنيين بشكل مباشر، وأن العديد من المنازل دُمرت بالكامل، وأن الضحايا كانوا من النساء والأطفال وكبار السن. وقد أكد شهود عيان آخرون على أن القصف كان عشوائيًا، وأنه لم يكن هناك أي وجود عسكري في المنطقة المستهدفة. وقد أظهرت مقاطع فيديو وصور منشورة على وسائل التواصل الاجتماعي حجم الدمار الذي لحق بالقرية، حيث ظهرت منازل مدمرة ومحترقة، وجثث متناثرة في الشوارع.

تُظهر هذه الوقائع كيف أن الهجمات على الأسواق والمناطق المدنية الأخرى يمكن أن يكون لها تأثير مدمر على حياة المدنيين وسبل عيشهم والضغط على قطاع الصحة والمستشفيات .

- **ثانياً: الهجمات المدفعية والطائرات المسيرة بدون طيار:**

تتعمد قوات سلطات بورتسودان العسكرية قتل المدنيين واستهدافهم بشكل مباشر بما فيهم الاطفال والنساء من خلال شن هجمات عشوائية عبر قذائف المدفعية والبراميل المتفجرة وعبر الطائرات المسيرة المتفجرة بدون طيار على البنية التحتية والمرافق والاعيان المدنية والطرقات و المنازل والمباني السكنية دون تحذير مسبق، مما يشير إلى نية مبيته لقتل اكبر عدد من المدنيين خصوصا النساء والأطفال والمرضى والمسنين ،هذ الهجمات العسكرية تستهدف الفئات الأكثر ضعفًا، وتدمر مقومات بقائهم على قيد الحياة و يفسر ذلك ارتفاع نسبة القتلى من النساء والأطفال إلى حوالي 60%، مما يؤكد أن قوات سلطات بورتسودان العسكرية والمليشيات المتحالفة معها ترتكب إبادة جماعية تستهدف

عموم السكان، ولا تقتصر على مواجهة قوات الدعم السريع ،وثقنا خلال الفترة المشمولة في التقرير عدد (٢٢٧) هجمة عبر المدفعية والطائرات المتفجرة (المسيرة) بدون طيار.

تواصل قوات سلطات بورتسودان العسكرية والمليشيات المتحالفة معها حرب إبادة جماعية في السودان، حيث تستخدم المتفجرات وقذائف المدفعية بشكل عشوائي ومتعمد ومنهجي وفي المناطق السكنية المأهولة بالسكان مما تسبب تلك الهجمات موجة نزوح كبيرة للسكان الذي يتركوا منازلهم وكل مقومات الحياة خلفهم

- **ثالثاً: استهداف العاملين الصحيين والمرضى:**

شهد القطاع الصحي في السودان انهيارًا كارثيًا نتيجة لتصاعد الهجمات الممنهجة منذ منتصف ابريل 2023، وحتى الان والتي بلغت ذروتها في الخرطوم و ولايتي الجزيرة ، بينما استمرت بوتيرة أقل حدة في شمال دارفور مقارنة بعام 2023. لم تقتصر هذه الهجمات على تدمير المرافق الصحية، بل استهدفت بشكل مباشر العاملين الصحيين والمرضى، مما يشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الإنساني الدولي ويعيق بشدة تقديم الخدمات الطبية الضرورية للسكان المتضررين. تشير البيانات الموثقة إلى أن غالبية هذه الهجمات استهدفت مقدمي الرعاية الصحية العاملين في المؤسسات الصحية الوطنية، بالإضافة إلى منظمات غير حكومية، وجمعية الهلال الأحمر السوداني، ووكالات الأمم المتحدة، مما يعكس استهدافًا ممنهجًا للبنية التحتية الصحية بأكملها. وقد شهد عام 2023 ارتفاعًا حادًا في عمليات قتل العاملين الصحيين، خاصة في الخرطوم، حيث تنوعت أساليب الهجوم بين القصف الجوي والمدفعي، والهجمات المسلحة المباشرة على المستشفيات، وعمليات النهب والتخريب، مما أدى إلى ترويع العاملين الصحيين والمرضى على حد سواء، واضطرار العديد من الكوادر الطبية إلى الفرار، مما فاقم النقص الحاد في الخدمات الطبية. تسببت هذه الهجمات الممنهجة في حرمان آلاف السودانيين من حقهم في الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، حيث تم توثيق مقتل ما لا يقل عن (148) عاملاً صحيًا وإصابة (137) آخرين، بالإضافة إلى اعتقال واختطاف قسري لعدد

(97) آخرين 2023، غالبيتهم في الخرطوم، أثارت هذه الحوادث غضبًا شعبيا واسعًا ومطالبات بضرورة توقف سلطات الامر الواقع العسكرية عن تحويل المناطق السكنية إلى ساحات قتال. ونظرًا لاستمرار وتكثيف الهجمات على المرافق الصحية والمستشفيات من قبل قوات سلطات الأمر الواقع العسكرية والميليشيات المتحالفة معها، اضطر الأطباء إلى اتخاذ إجراءات لحماية أنفسهم ومرضاهم من إطلاق النار والقصف. يؤكد تحليل البيانات أن غالبية الهجمات في السنوات السابقة والحالية استهدفت مقدمي الرعاية الصحية العاملين في المؤسسات الصحية الوطنية، بالإضافة إلى منظمات غير حكومية، وجمعية الهلال الأحمر السوداني، ووكالات الأمم المتحدة. وقد شهد عام 2023 ارتفاعًا حادًا في عمليات قتل العاملين الصحيين أثناء تأدية واجبهم الإنساني، خاصة في الخرطوم. وفي معظم هذه الحالات، كان الجناة المنتهكين ينتمون إلى قوات سلطات بورتسودان العسكرية والميليشيات المتحالفة معها، الذين لم يتوانوا عن استهداف الأطباء والممرضين وغيرهم من العاملين الصحيين داخل المستشفيات والعيادات وحتى منازلهم. شملت هذه الهجمات إطلاق النار بشكل مباشر ، والقتل والإعدام واختطافهم من النقاط التابعة لسلطات بورتسودان العسكرية الانقلابية حيث يتم اخذ هوياتهم ومن ثم اتهامهم بانهم يقدموا الرعاية الطبية لمنتسبي الدعم السريع مما يعرضهم للنهب أو القتل والاصابة والتصفية الجسدية او الاعتقال والاختطاف مما أدى إلى ترويع المجتمع الطبي ودفع العديد من العاملين الصحيين إلى الفرار من البلاد. وبالإضافة للقتل، تعرض العاملون الصحيون للاختطاف والاعتداء البدني والتهديد، وفي مقطع فيديو مصور، قال اللواء طارق الهادي كجاب، الضابط بالجيش السوداني التابع لسلطات بورتسودان الانقلابية، إن ما تسمى لجنة الأطباء المركزية ينبغي أن يطلق عليها لجنة المتمردين في إشارة الى انهم يقدموا الخدمات الطبية للمحتاجين بمناطق سيطرة قوات الدعم السريع حيث يتم نشر هويات الأطباء والعاملين الصحيين في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع واعتبراهم خونة وقد ارتكبت هذه الأعمال في المقام الأول من قبل سلطات بورتسودان العسكرية والميليشيات المتحالفة معها، مما يستدعي تحقيقات دولية عاجلة ومحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم.

- **رابعاً: نهب وعرقلة الخدمات الطبية:**

تواجه المستشفيات العاملة المتبقية نقصًا حادًا في الإمدادات الطبية والكوادر الطبية، في حين يستمر عدد الضحايا في الارتفاع. منذ اندلاع النزاع في منتصف أبريل 2023، وحتى ٣٠ فبراير ٢٠٢٥ عدد (٢٧٤)منع وصول الإمدادات والمساعدات الطبية، و عدد (١٩٧)نهب الإمدادات الصحية، وقد كان نهب الأدوية والإمدادات الحيوية أكثر انتشارًا في الخرطوم، وكثيرًا ما حدث أثناء هجمات أوسع على مرافق صحية اقتحمتها قوات سلطات بورتسودان العسكرية، التي قامت بمعظم عمليات الاستيلاء على المستشفيات، وكانت منتشرة في الخرطوم. بالإضافة إلى القصف والتدمير، تعرضت المرافق الصحية لنهب الإمدادات الطبية والأدوية والمعدات، وفي بعض الحالات، جرى إحراق المرافق الصحية بعد نهبها، مما زاد من تدميرها وتعطيلها. لم يقتصر العنف على العاملين الصحيين، بل امتد أيضًا إلى المرافق الصحية نفسها، حيث تعرضت المستشفيات والعيادات ومخازن الأدوية لعمليات نهب وتدمير ممنهج، مما تسبب في نقص حاد في الأدوية والمعدات الطبية، وتعطيل الخدمات الصحية الحيوية، وحرمان المدنيين من الحصول على العلاج اللازم. وقد وصفت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف الوضع بأنه "يتصاعد" مع ملايين الأشخاص الذين هم في "حاجة ماسة إلى المساعدة" للحصول على المياه والرعاية الصحية والمأوى والغذاء.

يعاني الملايين من نقص حاد في الغذاء والمياه وانعدام الكهرباء وخدمات الاتصالات، ويكافح العديد من الأشخاص من أجل توفير وجبات الطعام الأساسية، وقد أدى القتال إلى تدمير الأسواق والبنية التحتية، مما جعل من الصعب على الناس الحصول على احتياجاتهم الأساسية. تواجه النساء الحوامل في السودان صعوبات كبيرة في الحصول على الرعاية الصحية اللازمة، مما يعرض حياتهن وحياة أطفالهن للخطر، وارتفعت معدلات وفيات الأمهات، وتلد أغلب النساء في ظروف غير آمنة. وقعت الأضرار التي لحقت بالمرافق الصحية بشكل رئيسي خلال القصف الجوي، وعمليات الاستيلاء عليها وتحويلها

الى ثكنات عسكرية وكان نهب الأدوية والإمدادات الحيوية أكثر انتشارًا في الخرطوم، وكثيرًا ما حدث أثناء هجمات أوسع على مرافق صحية اقتحمتها قوات سلطات الأمر الواقع العسكرية.

- **خامساً: استخدام المرافق الصحية لأغراض عسكرية:**

يشهد النظام الصحي في السودان انهيارًا غير مسبوق نتيجة للهجمات المتكررة والممنهجة التي تشنها قوات سلطات بورتسودان العسكرية والميليشيات المتحالفة معها، مما أدى إلى عرقلة الخدمات الطبية وإجبارها على التوقف في كثير من الأحيان، وحرمان المدنيين من الحصول على الرعاية الصحية اللازمة. وقد كان نهب الأدوية والإمدادات الحيوية أكثر انتشارًا في الخرطوم، وكثيرًا ما حدث أثناء هجمات أوسع على مرافق صحية اقتحمتها قوات سلطات الأمر الواقع العسكرية، التي قامت بمعظم عمليات الاستيلاء على المستشفيات، وتحويلها الى ثكنات عسكرية اما بشكل كامل او نطاقها. في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، حيث وثقنا في هذا التقرير عدد (١٤٩) حالة استخدمت فيها سلطات الامر الواقع العسكرية والميليشيات المتحالفة معها المرافق الصحية لأغراض عسكرية، مثل تخزين الأسلحة، والتخطيط للعمليات العسكرية، وتحويلها إلى مواقع تمركز عسكري، مما عرض المرضى والعاملين الصحيين لمخاطر جمة، وحول المستشفيات إلى أهداف عسكرية مشروعة، وأدى إلى تدميرها وتعطيلها. وفي بعض الحالات، جرى إحراق المرافق الصحية بعد نهبها، مما زاد من تدميرها وتعطيلها. وكثيرًا ما حدث أثناء هجمات أوسع على مرافق صحية اقتحمتها قوات سلطات الأمر الواقع العسكرية. وقد تعرضت المستشفيات في السودان لقصف مباشر ومتكرر، مما أدى إلى تدميرها وإلحاق أضرار جسيمة بها.

- **سادساً: تفاقم الأزمة الإنسانية:**

"يشهد السودان أزمة إنسانية غير مسبوقة، تتفاقم يومًا بعد يوم مع دخول الصراع المسلح عامه الثاني. تواجه جهود الإغاثة الإنسانية تحديات جمة، حيث تعرقل القيود المفروضة على الوصول الإنساني من

قبل سلطات بورتسودان العسكرية إيصال المساعدات إلى المحتاجين، مما يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية وزيادة معاناة المدنيين. تواجه المنظمات الإنسانية صعوبات كبيرة في إيصال المساعدات بسبب العقبات البيروقراطية والهجمات على العاملين والمرافق الإنسانية، مما يقلل من كمية المساعدات التي تصل إلى المحتاجين ويعرض حياتهم للخطر. يعاني السودان من نقص حاد في الإمدادات الطبية والأدوية، مما يزيد من صعوبة تقديم الرعاية الصحية للمرضى وتفاقم الأوضاع الصحية وتزايد حالات الوفاة بسبب الأمراض التي يمكن علاجها.

مع انهيار قطاع الرعاية الصحية، تفشى وباء الكوليرا في أكثر من 80 منطقة عبر 12 ولاية، مخلفًا أكثر من 850 وفاة وأكثر من 4000 إصابة. تأثرت المنظمات الدولية غير الحكومية في بورسودان بالتحريض عليها، مما اضطر العديد من الوكالات الإنسانية للانتقال لمناطق أخرى أكثر أمانًا. كما تأثرت المنظمات غير الحكومية وجمعية الهلال الأحمر السوداني ووكالات الأمم المتحدة بشكل مباشر. يعاني الملايين من نقص حاد في الغذاء والمياه وانعدام الكهرباء وخدمات الاتصالات، ويكافح العديد من الأشخاص من أجل توفير وجبات الطعام الأساسية. أدى القتال إلى تدمير الأسواق والبنية التحتية، مما جعل من الصعب على الناس الحصول على احتياجاتهم الأساسية.

في ديسمبر 2024، وصف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية الوضع بأنه "واحد من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم" بسبب الصراع المسلح والهجمات على المدنيين والنزوح وسوء التغذية والجوع وتفشي الأمراض والصدمات المناخية. يحتاج ما يقرب من ثلثي السكان إلى المساعدات الإنسانية والحماية. ساهمت الهجمات على المناطق المدنية والبنية التحتية، بما في ذلك المرافق الصحية، وإغلاق المدارس، وانهيار أنظمة المياه والصرف الصحي، وانقطاع الاتصالات، في زيادة مستوى الاحتياجات بشكل كبير.

تشير المنظمة الدولية للهجرة إلى "أزمة متعددة الأبعاد كارثية" مع نزوح حوالي 11.5 مليون شخص داخليًا، بما في ذلك أكثر من 8.7 مليون شخص نزحوا خلال الأشهر العشرين الماضية وحدها.

تواجه البلاد أيضًا أزمة حماية "غير مسبوقة" بسبب نقص الغذاء والدخل والموارد، مما يدفع النازحين داخليًا إلى قبول وظائف محفوفة بالمخاطر، بما في ذلك الاتجار بالبشر واستغلال المهاجرين وزواج الأطفال والتجنيد القسري وعمل الأطفال والعنف الجنسي.

تشير التقارير إلى أن أكثر من 25 مليون شخص، أي أكثر من نصف السكان، يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وتم تأكيد المجاعة في خمس مناطق على الأقل اعتبارًا من ديسمبر 2024. أدى الصراع المسلح إلى انهيار اقتصادي وتعطيل سلاسل التوريد للغذاء والسلع الأساسية الأخرى والخدمات، فضلاً عن الأنشطة الزراعية.

لم تتوقف الهجمات عند العاملين الصحيين والمرافق الصحية، بل امتدت أيضًا إلى قنوات التواصل الاجتماعي، حيث تعرضت المنظمات الإنسانية التي تقدم المساعدة الطبية للمدنيين لحملات تشويه وتضليل، واتهمت بالتحيز لطرف على حساب آخر، وتعرضت لتهديدات بالعنف بسبب مواقفها المحايدة، مما يعكس حالة الاستقطاب الحاد التي يشهدها السودان.

أسفرت الهجمات على المرافق الصحية عن مقتل وجرح ونهب وتدمير المرافق الصحية، وتعطيل الخدمات الطبية الحيوية. تنوعت الهجمات بين القصف الجوي والمدفعي، والهجمات المسلحة المباشرة على المستشفيات، وعمليات النهب والتخريب، مما أدى إلى ترويع العاملين الصحيين والمرضى على حد سواء. تشكل هذه الظروف الراهنة عائقًا كبيرًا أمام المنظمات الإنسانية للوصول إلى الفئات المستهدفة وتقديم خدماتها، مما ينذر بكارثة إنسانية تهدد حياة الملايين من السودانيين.

أدى تصاعد العنف إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، حيث يعاني المدنيون من نقص حاد في الغذاء والدواء والمياه، وارتفاع مستويات سوء التغذية بين الأطفال، وانخفاض معدلات التحصين، وتفشي الأمراض السارية. تتأثر صحة الأم والطفل على وجه الخصوص بتفاقم الأوضاع الصحية وسط الصراع الجاري. فقد ألحقت الهجمات على القطاع الصحي ضررًا مباشرًا بصحة السكان، ونزح أكثر من عشرة ملايين

شخص بسبب القتال، مما يشكل أكبر أزمة نزوح داخلي في العالم. كما أدى النزاع إلى تدهور الوضع الاقتصادي، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة

تسببت عمليات القصف الجوي التي تنفذها سلطات الأمر الواقع في السودان في تدمير البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، مما أدى إلى نقص حاد في مياه الشرب الآمنة وزيادة خطر الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه، مثل الكوليرا، التي تفشَّت على نطاق واسع وتسببت في العديد من الوفيات، ففي ولاية شمال دارفور، أدى الحصار المستمر إلى ندرة الوقود وارتفاع أسعاره، مما أثر على تشغيل مضخات المياه، وتسبب في تعطل ثلث نقاط المياه في مخيم زمزم، كما أدى القصف الجوي إلى انعدام الرعاية الصحية، حيث أشار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن النظام الصحي في بعض الولايات "بالكاد يعمل وغير صالح في الأساس"، مع تقارير عن "خدمات صحية مختلة للغاية" في عدة أجزاء من البلاد، وقد وصفت مصادر أخرى النظام الصحي بأنه "منهار" أو "في حالة خراب"، مع نقص حاد في الموظفين والتمويل والإمدادات الطبية، فضلاً عن الهجمات على المرافق الطبية وانقطاع الكهرباء وعدم كفاية إمدادات المياه. وقد ذكرت منظمة الصحة العالمية أن 70-80% من المرافق الصحية في المناطق الأكثر تضرراً "بالكاد تعمل أو مغلقة"، وتسببت هذه الهجمات في إلحاق أضرار بالعديد من المستشفيات، وقد لاحظت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن ثلثي السكان لم يعودوا قادرين على الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية، مع نقص حاد في الطاقم الطبي، حيث يوجد طبيب واحد فقط متاح لـ 24000 مريض، مقارنة بالمعيار الطارئ البالغ 10000 مريض لكل طبيب مما يعكس حجم النقص الحاد في الكوادر الطبية، بالإضافة إلى ذلك، يواجه المدنيون صعوبات كبيرة في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، حيث أصبحت العديد من المرافق الصحية غير متاحة أو يصعب الوصول إليها، وتسببت عمليات القصف الجوي في نقص حاد في المرافق الطبية والعاملين الصحيين، حيث فر العديد منهم بسبب العنف المستمر، مما أدى إلى تدهور كبير في الخدمات الصحية، وخاصة في المناطق المتضررة من النزاع، كما أدى القصف الجوي إلى تفاقم الأوضاع

الصحية للنساء الحوامل والمرضعات، حيث يواجهن خطرًا متزايدًا بسبب سوء التغذية ونقص الرعاية الصحية، وقد أشارت التقارير إلى أن النساء الحوامل يضطررن إلى وضع أطفالهن دون مساعدة طبية أو باستخدام أدوات غير معقمة، مما يعرضهن وأطفالهن لمخاطر صحية كبيرة.

تسببت الحرب في السودان في انهيار كارثي للقطاع الصحي، حيث تعاني العديد من الولايات من نقص حاد في الإمدادات الدوائية، مما فاقم من تدهور الأوضاع الصحية وزاد من انتشار الأمراض والأوبئة مثل الكوليرا والحمى النزفية والملاريا. توفي العديد من السودانيين الذين كانوا يتلقون علاجات يومية أو خدمات منتظمة كغسيل الكلى بسبب غياب خدمات الرعاية الصحية الملائمة وعدم انتظام الإمداد الدوائي.

يعاني القطاع الصحي من نقص حاد في الأدوية والمستلزمات الطبية، مما يجعل من الصعب علاج المرضى. تسبب نقص الموارد في تعريض حياة المرضى للخطر، وخاصة أولئك الذين يعانون من أمراض مزمنة. تدهورت الأوضاع الصحية للمدنيين، وزاد انتشار الأمراض والأوبئة. تأثرت الفئات الضعيفة بشكل خاص، مثل النساء الحوامل والأطفال وكبار السن. وزادت معدلات الوفيات بسبب نقص الرعاية الصحية والأدوية. دُمِّرت العديد من المرافق الصحية أو نُهبت، مما أدى إلى تدهور كبير في قدرة النظام الصحي على توفير الخدمات الأساسية.

يواجه المدنيون مخاطر متزايدة لتفشي الأمراض، والإصابات، والجوع، والإجهاد النفسي، وعدم كفاية العلاج للأمراض غير المعدية. تتعرض النساء والفتيات لخطر متزايد للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث يوجد أكثر من 4 ملايين امرأة وفتاة معرضة للخطر وشملت هذه الحوادث إتلاف وتدمير الأسواق ومصانع إنتاج الأغذية باستخدام الأسلحة المتفجرة والحرق العمد؛ ونهب الأسواق والمساعدات الغذائية والثروة الحيوانية؛ وحوادث العنف التي تؤثر بشكل مباشر على الناس في الأسواق والسفر من وإلى الأسواق. كما تساهم عوامل أخرى في تفاقم انعدام الأمن الغذائي،

مثل الحصار الذي يعرقل سلاسل إمدادات الغذاء وتسليم المساعدات الغذائية الإنسانية، والقيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية بسبب انعدام الأمن.

تفاقم انعدام الأمن الغذائي وحالة المجاعة. ويشير التقرير إلى كيف أدى أكثر من عامين من العنف المستمر والقيود الشديدة على الوصول الإنساني بشكل مباشر إلى حالة المجاعة التي أُعلن عنها في أجزاء من السودان في يوليو/تموز 2024. ويشير تكرار الحوادث العنيفة التي تؤثر بشكل مباشر على الأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين.

الاستنتاجات

كشف الصراع الدائر في السودان عن انهيار كارثي لمنظومة الرعاية الصحية، حيث أدت الهجمات الممنهجة لسلطات بورتسودان العسكرية الانقلابية إلى تعطيل شبه كامل للخدمات الأساسية في المستشفيات، من طوارئ وعيادات خارجية وأقسام داخلية وغرف عمليات ووحدات عناية مركزة للأطفال، مما أثر على ما لا يقل عن نصف سكان ولاية الخرطوم. فالتدمير المتعمد للبنية التحتية الحيوية، من قصف واستهداف مباشر للمستشفيات، واستخدام الأسلحة المتفجرة، وإخلاء المستشفيات قسراً لاستخدامها كمواقع تمركز عسكري، ونهب الإمدادات الطبية، ومنع وصول المساعدات، لم يعق فقط تقديم الخدمات الطبية العاجلة، بل أدى أيضًا إلى تدهور طويل الأمد في قدرة النظام الصحي على تلبية احتياجات السكان، وتفشي الأمراض والأوبئة، وزيادة معدلات الوفيات. هذا الانهيار الشامل أجبر العديد من المنظمات الإنسانية على الانتقال إلى مناطق أخرى أكثر أمانًا، وفاقم من نقص الكوادر الطبية، حيث فر العديد من العاملين الصحيين من البلاد، مما زاد من معاناة المدنيين المحاصرين. هذه الهجمات الواسعة النطاق على المستشفيات والمرافق الصحية، والتي تشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني، تستدعي تحقيقات دولية فورية ومحاسبة المسؤولين عنها، وتوفير حماية عاجلة للمرافق الصحية والعاملين الصحيين والمرضى في السودان، وإعادة بناء

نظام الرعاية الصحية المنهار، مع التركيز بشكل خاص على المرافق الحيوية في الخرطوم وأم درمان، التي تضررت بشكل كبير وتحتاج إلى إعادة تأهيل عاجلة.

التوصيات

1. الضغط على سلطات بورتسودان العسكرية والمليشيا المتحالفة معها الاستجابة للدعوات الدولية والاممية لوقف القتال فورًا وبشكل دائم
2. إزالة جميع العوائق التي تعرقل وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين، بما في ذلك النازحين واللاجئين، وضمان وصولها للمواطنين في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع التي تحتضن ملايين النازحين وتوفير تمويل عاجل وكافٍ للمنظمات الإنسانية لتقديم الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والمياه النظيفة، وتوقف سلطات بورتسودان العسكرية والمليشيا المتحالفة معها عن عرقلة وصول المساعدات الإنسانية والسماح للمنظمات الإنسانية بالوصول إلى المحتاجين دون قيود
3. ندعو سلطات بورتسودان العسكرية والمليشيا المتحالفة معها والتوقف عن استهداف المدنيين والمرافق المدنية الصحية، وعدم شن الهجمات الجوية والبرية بشكل يخلوا من تطبيق مبدأ النسبة والتناسب والتمييز
4. ندعو المجتمع الدولي لدعم بعثة تقصي الحقائق المنشأة بموجب قرار مجلس حقوق الانسان والضغط بحزم على سلطات بورتسودان الانقلابية السماح لعمل البعثة في جميع المناطق السودانية
5. دعم المجتمع الدولي لجهود التوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة السودانية، يضمن مشاركة جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك القوى المدنية والمجتمعية، والتشجيع لعودة الحكم المدني ولعب مجلس الأمن الدولي دورًا فعالًا في دعم هذه العملية، ودعوة الدول الأعضاء إلى الاعتراف بالإطار السياسي الذي توافقت عليه أكثر من 24 تنظيمًا سياسيًا القاضي بتشكيل حكومة مدنية
6. ندعو مجلس الامن الدولي توسيع نطاق عمل محكمة الجنايات الدولية لتشمل كافة المناطق السودانية والبدء في التحقيق بالجرائم الجسيمة وجرائم الحرب التي ترقى الى جرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب التي يمارسها قيادات سلطة بورتسودان العسكرية وقادة المليشيات المتحالفة معها وندعو قائد سلطة الامر الواقع العسكرية سرعه الافصاح عن قيادات والعناصر الارهابية و المتشددة المنضوية في صفوف المليشيات المتحالفة معهم

الخاتمة

في ختام هذا التقرير، تتجلى بوضوح الآثار الكارثية للانقلاب سلطات بورتسودان العسكرية والمليشيا المتحالفة معها في السودان على البنية التحتية للرعاية الصحية، خاصة في ولاية الخرطوم ونيالا و٨ ولايات متضررة من الهجمات العسكرية، منذ 15 أبريل 2023. لقد أدى الانقلاب إلى تدمير ممنهج للقطاع الصحي، وتعطيل شبه كامل للخدمات الأساسية، مما يشكل تهديدًا وجوديًا لصحة ورفاهية السكان. لم تقتصر الخسائر على الأرواح والبنية التحتية فحسب، بل امتدت لتشمل ارتفاعًا غير مسبوق في معدلات الأمراض التي يمكن الوقاية منها، وتدهورًا حادًا في صحة الأم والطفل، وزيادة مقلقة في حالات الإجهاض، وتفاقمًا للأزمات النفسية والاجتماعية، وتدهورًا مريعًا للأوضاع الاقتصادية.

إن هذه النتائج المأساوية تستدعي استجابة دولية فورية وشاملة، تتجاوز مجرد تقديم المساعدات الإغاثية، لتشمل إعادة بناء نظام الرعاية الصحية المتضرر، وضمان حصول جميع المحتاجين على الرعاية الطبية الفورية والمستمرة. يجب أن تتضمن هذه الاستجابة دعمًا ماليًا وتقنيًا ولوجستيًا، وتدريبًا للكوادر الطبية، وتأمينًا للمرافق الصحية، وتوفيرًا للإمدادات الطبية الحيوية.

بالإضافة إلى ذلك، يمثل العنف الجنسي في السودان أزمة صحية عامة متفاقمة، حيث يشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. يتسبب هذا العنف في عواقب جسدية ونفسية مدمرة للناجين، سواء كانوا نساءً أو رجالًا، فتيات أو فتيان. يجب أن تتضمن الاستجابة الشاملة للأزمة توفير الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني للناجين، وضمان استمرارية الرعاية الصحية الشاملة لهم، بما في ذلك الرعاية الجنسية والإنجابية، وعلاج الإصابات الجسدية والنفسية.

إن مستقبل السودان يكمن في استعادة الحكم المدني، وإنهاء الانقلاب العسكري، واعتماد ميثاق السودان التأسيسي، الذي وقّعت عليه 24 تنظيمًا سياسيًا، كأساس لتشكيل حكومة انتقالية مدنية. ويتوقف تحقيق هذا المسار على قدرة المجتمع الدولي على التحرك السريع والفعال، لما في ذلك من أهمية قصوى لإنقاذ الأرواح، والتخفيف من معاناة المتضررين، وإعادة بناء السودان، وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق العدالة للضحايا